

المؤتمر الخاص للدول الأطراف في
اتفاقية حظر استحداث وانتاج
وتخزين الأسلحة البيولوجية
(البيولوجية) والتكسينية وتدمير
تلك الأسلحة

جنيف، ١٩ - ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤

وجهة نظر سويسرية بشأن
ولاية لتعزيز اتفاقية
الأسلحة البيولوجية
والتكسينية

ينبغي أن يقرر المؤتمر الخاص بإنشاء فريق عامل مزود بولاية التفاوض على بروتوكول ملزم قانوناً يرمي الى تعزيز الاتفاقية. ومن رأينا أن تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية ينبغي اعتباره مهمة مشتركة للدول الأطراف أنفسهم وليس إدارة لصك قانوني من جانب هيئة تقنية. وينبغي اشراك الدول الأطراف أنفسهم في النظام المقبل.

١- إن أي نظام لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية ينبغي أن يتضمن عنصراً قوياً قوامه الشفافية. وهذا العنصر، على العكس من التدابير الحالية لبناء الثقة، ينبغي أن يكون الزامياً. كذلك ينبغي أن يكون الأساس لهذه الأعمال هو الخبرة المكتسبة من التدابير الحالية لبناء الثقة وكذلك النتائج المتوصل اليها في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المخصص لتعيين وبحث تدابير التحقق الممكنة من وجهة النظر العلمية والتقنية. وينبغي أن يكون عنصر الشفافية مرناً بما يكفي لتكييفه كي يتواءم مع المخاطر الجديدة الناشئة عن التطورات السريعة الجارية في ميدان العلم والتكنولوجيا الأحيائية.

٢- عند ظهور شكوك بحدوث انتهاكات لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، ينبغي أن يكون لدى الدول الأطراف امكانية طلب توضيح. وينبغي أن يشمل النظام المقبل قواعد وأساليب بشأن بعثات تقصي الحقائق في الموقع. وإن تقصي الحقائق ليس فقط في صالح دولة تترتب في حدوث انتهاك من جانب أخرى، وبل انه أيضاً من صالح البلد موضع الارتياح بتوضيح الامتثال لمعاهدة الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وينبغي تناول مسألة ما يلزم للاضطلاع لبعثات تقصي الحقائق من هياكل أساسية ومعدات ملائمة وموظفين ملائمين.

٣- ينبغي أن تُنشأ بموجب البروتوكول لجنة تكون مفتوحة أمام جميع الدول الأطراف، وينبغي أن تجتمع هذه اللجنة بصورة دورية أو في مهلة قصيرة عقب طلب ذلك من جانب دولة طرف. وينبغي أن تجري اللجنة مناقشات فنية بشأن نتائج تدابير الشفافية وبعثات تقصي الحقائق؛ وأن تصدر عملية إجراء مشاورات بشأن وجهات النظر المتباينة فيما يتعلق بالانتهاك أو الامتثال بموجب الاتفاقية؛ وأن تنظر في تدابير محددة لتبديد الشكوك التي تكتنف الامتثال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وأن تعتمد هذه التدابير، ما أمكن؛ وأن تتناول مسائل أخرى فيما يتعلق بالامتثال للاتفاقية.

وينبغي إعداد تدابير لحماية المعلومات السرية المشروعة في مجالي الصناعة والعلوم ولأغراض الأمن القومي.
